

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر

د/ عبير بوضياف
جامعة عنابة

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'impact des IDE sur la croissance économique et le développement, la pauvreté et le chômage en Algérie, en utilisant une intégration de méthodologie commune et l'erreur modèle de correction pour atteindre les objectifs de cette étude. L'analyse des séries a été utilisé a montré qu'il a intégré la première division, a également confirmé les tests d'intégration conjointe à l'aide des tests et d'essais d'impact Grands valeurs distinctives et une intégration commune entre les variables, ce qui prouve l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre les variables. atteint plusieurs conclusions, a été notamment: l'existence d'un impact évident des investissements étrangers directs sur la croissance économique et le développement, la pauvreté et le chômage en Algérie à long terme, et donc l'importance d'analyser les types d'investissements étrangers et de leurs implications. En plus de la nécessité de compter sur des ressources locales et les investissements intérieur ainsi que les investissements étrangers.

Mots clés: investissement étrangers direct, la croissance économique, le développement, la pauvreté, le chômage.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

وقد أظهر تحليل السلاسل الزمنية المستخدمة أنها متكاملة من الدرجة الاولى، كما أكد اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الاثر واختبار القيم المميزة العظمى، وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مما أثبت وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

وقد تم التوصل الى العديد من النتائج منها: وجود أثر جلي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر في المدى الطويل، وبالتالي أهمية تحليل أنواع الاستثمارات الاجنبية والآثار المترتبة عليها. إضافة الى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية والاستثمارات المحلية الى جانب الاستثمارات الاجنبية.

المقدمة:

تعاني معظم الدول العديد من المشكلات الاقتصادية التي باتت تداعياتها جلية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ، رغم ما تحتويه هذه الدول منفردة أو مجتمعة من مقدرات وموارد غير مستغلة، إلا أنها تفتقر الى مقومات تراكم وتكوين رأس المال وبالتالي تراجع عملية التنمية الاقتصادية ، نتيجة محدودية الإيرادات الكافية للتمويل ، وبالتالي ظهور مشكلة العجز المزوج الناتج عن تمويل الأنشطة التمويلية بالاعتماد على الاستثمارات الخارجية الاجنبية.

ومن أبرز واهم المشكلات الاقتصادية التي شجعت اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية، ما بات يُعرف بالمدونية الخارجية ، والتي زادت حدتها في السنوات القليلة الماضية، حينما وقعت الأرجنتين وبعض دول أمريكا اللاتينية في الازمة المالية ، وكان لذلك انعكاساته على النظام المالي العالمي، إذ وصل عبء الديون الخارجية 40% من عائدات الصادرات للأرجنتين عام 1890 والاعلان رسميا عام 1891 التوقف عن سداد الديون وخدمتها، إلا أن البداية الحقيقية لأزمة الديون في العهد المعاصر كانت في العام 1982 عندما أعلنت المكسيك عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها اسداد الديون (عجام، 2006).

ولغايات تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة، كان لا بد من توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فكان اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية كبديل سريع لتغطية فجوة التمويل، ليبرق بريق التفاؤل بمستقبل مشرق يحمل في طياته بوادر الازدهار والانتعاش الاقتصادي الذي ينعكس ايجابا على مستوى معيشة المواطنين وايرادات الدولة، وقد انحسرت المساعدات والهبات والموارد المحلية، ولكن سرعان ما يتغير الحال لنجد أنفسنا أمام مآزق ليس مستحيلا الخروج منه ولكنه ليس بالسهل كذلك، فقد لجأت الدول الى الاقتراض الخارجي لتلبية متطلبات التنمية ولتعزيز نموها ولكن الذي حدث هو وقوعها في مشكلة اقتصادية أعمق عرقلت مسيرة التنمية ، بوقوعها في فخ المدونية الخارجية وتبعية الاستثمارات الخارجية الاجنبية (بنت عمارة، 2014).

وبالتالي أخذت الجزائر تعاني حالة من البطالة وازدياد الفقر وعجزا في موازنتها العامة وكذلك ميزان المدفوعات نتيجة الفجوة الحاصلة في نقص الإيرادات الحكومية عن النفقات التي تتفوقها الدولة على المجالات كافة، مما شكل عبئا استدعى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، فكانت الحاجة لتوفير

التمويل اللازم وكان اللجوء للاستثمارات الأجنبية التي أخذت تنمو وتتمو بشكل متسارع على حساب النمو الاقتصادي.

متغيرات الدراسة:

تتخصر متغيرات الدراسة في المتغير التابع (Y) والمتمثل في التغير السنوي في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والمتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من:

- التغير السنوي في النمو الاقتصادي (X1).
- التغير السنوي في الفقر (X2).
- التغير السنوي في البطالة (X3).
- التغير السنوي في التنمية (X4).
- التغير السنوي في الناتج المحلي (X5).
- التغير السنوي في التضخم (X6).
- التغير السنوي في الاستثمار الثابت (X7).

الأدوات والمقاييس:-

لأغراض إثبات أو نفي صحة فرضيات البحث سيتم الاعتماد على أسلوب التحليل المالي أولاً من خلال دراسة الاتجاهات (التحليل الأفقي) للمتغير التابع وللمتغيرات المستقلة ، وأيضاً سيتم استخدام التحليل الإحصائي لحساب معامل الارتباط (R) الذي يحدد قوة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومعامل التحديد (R2) الذي يوضح مدى تأثير المتغير أو المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ومعامل الانحدار (B) لدراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية - SPSS - Statistical Package in Social Science .

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

يمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه " مجموعة القوانين، والسياسات، والمؤسسات الاقتصادية، والسياسية، التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر". فالمناخ الاستثماري المناسب ليس مقصوراً على العوامل الاقتصادية فقط، بل يتعداها إلى الظروف الاجتماعية، والسياسية السائدة، فعدم توفير استقرار سياسي داخلي وخارجي

يعتبر عامل طرد للاستثمارات الأجنبية بأنواعها المختلفة مهما كانت الفرص والمزايا الاستثمارية المتوفرة. " فالسلامة قبل الربح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان. أما فيما يتعلق بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر فيتضمن إنشاء مشاريع أو شراء مشاريع قائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لجزء من المشروع.

أهمية الاستثمارات الأجنبية:

إن تنمية الاستثمار الأجنبي بأشكاله المختلفة يمثل قاسما مشتركا للدول الغنية والفقيرة معا، فالدول الغنية تهتم به رغبة منها في الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي، أما الدول الفقيرة فهي تهتم به رغبة منها في التخلص من الفقر ورفع مستويات النمو الاقتصادي، لهذا فإن عملية الاستثمار الأجنبي تستحوذ على اهتمام زائد من قبل جميع دول العالم.

إن دول العالم (الغنية والفقيرة) تتنافس فيما بينها على جذب تدفق رؤوس الأموال الخارجية نحو أسواقها، فالدول النامية تهدف إلى تغطية نقص التمويل لديها، وتأسيس مشاريع تغطي حاجة السوق، وزيادة الصادرات ودعم ميزان المدفوعات، وتوفير فرص العمل فضلاً عن إدخال تكنولوجيا وتقنيات وأساليب إنتاج وإدارة حديثة. لذا يمكن القول بأن هدف اهتمام الدول المضيفة بالاستثمارات الأجنبية لكي تعمل على زيادة فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وتنمية المهارات الفنية والخبرات العملية، ورفد الدولة المضيفة بالعمولات الأجنبية، والعمل على إحلال المنتجات المحلية بدلا من المستوردة، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

محددات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية :

لم يقتصر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول العربية على الدول غير النفطية فقط أو الفقيرة مثل: مصر، ولبنان، والجزائر، وتونس، والمغرب، بل تجاوزه إلى الدول الغنية والنفطية، كالسعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، من خلال تبنيها لبعض السياسات التي تهدف من ورائها إلى جذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، ففي السنوات القليلة الماضية قامت الكثير من الدول العربية بما فيها الجزائر بتمهيد الطريق أمام هذه الاستثمارات لجذبها من خلال سن القوانين والتشريعات المناسبة، ومنح الحوافز، والإعفاءات الضريبية والجمركية.

لكن وبالرغم من هذه الإجراءات والحوافز الممنوحة، فإن حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتجاوز 1 % من حجم الاستثمار العالمي والتي بلغت 255 مليار دولار من الإجمالي العالمي منها 9 مليارات دولار في عام 2015، كما أن الاستثمارات العربية البنينة خلال (1995 - 2015) لم تتجاوز مبلغ 174 مليار، إذ أن اختلاف السياسات الاقتصادية في الدول العربية وضعف القاعدة الإنتاجية فيها وحالة الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وتحديد سقف للحد الأقصى من الملكية الأجنبية في كثير من الدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، كانت من الأسباب الرئيسية لتواضع حجم الاستثمار الأجنبي في معظم دول الوطن العربي. فضلاً عن صغر حجم السوق، والبعد الثقافي، ومستوى المخاطر في بعض الدول العربية المضيفة تعتبر من العوامل التي تحد من زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الوطن العربي مجتمع يمتلك من المصادر ما يؤهله لتحقيق نمو متوازن وهناك فرص حقيقية لتحويل المنطقة العربية إلى قوة اقتصادية متطورة وفاعلة، إلا أن هذا مرهون بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية الشاملة على الصعيدين الاقتصادي والمالي، وأيضاً تنشيط دور القطاع الخاص، وتوفير البنية التشريعية، والمالية، والتنظيمية المناسبة، وتوفير مناخ ملائم لجذب الرساميل.

وعليه يتحدد الاستثمار بكونه أجنياً بحسب جنسية المستثمر، وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقوم بالاستثمار لديها. ولقد تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت ملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على الإنتاج وإدارة المشروع".

وعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ممارسة المال الأجنبي لنشاط ما في بلد آخر، سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية. ويأخذ الاستثمار أشكالاً متعدّدة أما بصورة استثمار ثنائي (المشترك) من خلال مشاركة المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي أو الحكومي، أو الاثنين معا في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أو كان بصورة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، مما يجعل المستثمر الأجنبي يتمتع بكامل الحرية في الإدارة والتسويق. وتُساهم الاستثمارات الأجنبية في انتقال التكنولوجيا المتطورة والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، وبذلك تتمكن من السيطرة والأشراف مباشرة على

النشاط في المشروع المعني.

وعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "حصة ثابتة للمستثمر الأجنبي المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، وكذلك من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة".

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصاديات الدول المضيفة، حيث يساهم بشكل مباشر في خلق عديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع من خلالها حركة التصنيع في الدولة المضيفة إلى النمو، وذلك من خلال قيام الاستثمارات الأجنبية الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة للتصنيع. كما يساهم كذلك في توفير بعض المستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة في السوق المحلي، فضلا عن إنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي، من خلال فتح معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والمعدات والأساليب الجديدة المتطورة، إضافة إلى تحفيز المنتجين المحليين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، مما يؤدي ذلك إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات الاستثمار في الدول، من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة المضيفة. حيث تؤدي بدورها تلك التدفقات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة المضيفة، مما يساهم في نمو الطلب على العمالة، وخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكلٍ كبير في الدول النامية.

كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية الصعبة، وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة، مما يزيد من احتياطات الدولة من العملات، ويساهم ذلك إلى تفادي أزمة العجز في الميزانية السنوية للدولة، وبالتالي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للدولة.

وهنا تجدر الإشارة الى مقصود الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر الأجنبي أمواله بقصد الحصول على عائد، وتنقسم مجالات

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمارات الحقيقية والاستثمارات المالية، وسوف يتم التّطرق إليها بشكل مُفصّل.

كما يُقصد بالاستثمارات المالية أنّها مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم، السندات). حيث تهدف تلك الاستثمارات إلى اقتناء الأوراق المالية لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على إرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت تعتبر تلك الأسواق ذات كفاءة عالية.

تتصف الاستثمار في الأوراق المالية بالسيولة العالية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الاستثمار في الأوراق المالية لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عائد إلى أن الاستثمار في الأوراق المالية لا يمثل إنتاج مباشر، ولا يؤدي إلى خلق عناصر إنتاج جديدة، كما أن الاستثمار في الأوراق المالية لا يتحمل تكاليف إنشاء وتأمين ونقل وتخزين وصيانة، وفي المقابل تتصف الاستثمارات في الأوراق المالية بدرجة عالية من المخاطر؛ بسبب تذبذب حالة السوق والتقلبات الشديدة في أسعار الأوراق المالية.

كما يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار في العالم عام 1998م، إلى أن هنالك عوامل تؤثر وتعيق نشاط المستثمر الأجنبي المباشر في الدول، وتوصل المؤتمر إلى أن القدرة التكنولوجية على الابتكار هي العامل الحاسم للاستثمار في الدول. وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبة اتفاق بين معظم الاقتصاديين على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة.

تنقسم المحددات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى محددات مرتبطة بالمستثمر الأجنبي وتعتبر التكنولوجيا والقدرة التسويقية أبرزها، إضافة إلى المحددات الاقتصادية المرتبطة بالدول المضيفة، وتمثل عوامل جذب للمستثمر الأجنبي من خلال معدل العائد على الاستثمار، وتكاليف الإنتاج، والبنية التحتية.

الدراسات السابقة:-

نورد بعض الدراسات ذات الصلة بدراستنا بهدف الاستفادة من المعرفة التراكمية السابقة، والتي تجمع على وجود أثر مباشر أو غير مباشر للاستثمارات الأجنبية الخارجية المباشرة على النمو الاقتصادي والتنمية والبطالة والفقر، وبالتالي تأثير ذلك على مختلف

مناحي الحياة:

1- دراسة سرمد كوكب الجميل (2002) بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة "، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، وتقييم الآثار الإيجابية، والسلبية لهذه الاستثمارات، وما هي المقومات التي تركز إليها الدول العربية من إجراءات وقوانين في سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في سباق تنافسي فيما بينها لجذب هذه الاستثمارات، حيث قام الباحث بتحديد مستويات السباق وترتيبها من خلال التحليل العقودي، وتوصل إلى استنتاجات خلاصتها كانت: في تصنيف الدول العربية إلى مجاميع، وأكد الباحث على أهمية التكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها دولة معينة، وخاصة في مجال التلوث البيئي نتيجة للاستثمارات الأجنبية.

2- دراسة (Alvin & Densil) 2002) بعنوان " جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI للدول النامية "، قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بالتعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية، حيث قام الباحثان ببناء نموذج إحصائي، يتكون من عدة عوامل تفسيرية والتي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل سعر الفائدة، معدل النمو في الدولة، معدل دخل الفرد، وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة. واستخلصت الدراسة بأن معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة ومستوى الثقافة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية.

3 - دراسة (Andrew Gilmore and Others) 2003) بعنوان "العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المشتركة"، كانت هذه دراسة مقارنة بين دولة البحرين وإيرلندا الشمالية، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العاملين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشروعات، إن كان استثماراً أجنبياً كاملاً أو مشتركاً، واستنتجت الدراسة، أن جميع المشاريع في دولة البحرين مشتركة أما في إيرلندا فكان معظم المشاريع غير مشتركة الملكية و فقط "4" مشاريع كانت مشتركة. ومن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات

الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة، وتدني الأجور لم يكن من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمستوى الثقافي ليس ذا تأثير مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية. (دراسة 2004) M.M. Metwally) بعنوان " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط "، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي . وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال معادلة الانحدار، واستنتجت الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو، والفوائد، كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية.

أساليب التحليل الإحصائي ونتائجه

أولاً - أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة :

للتأكد من صحة الفرضية فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- أسلوب الارتباط الخطي البسيط والمتعدد - Simple & Multi Linear Correlation
لوصف أثر وعلاقة المتغيرات المستقلة كل على حدى مرة، مجتمعة ومرة أخرى مع المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر). يشير معامل الارتباط (R) إلى نوع وقوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرات المستقلة (Xs) والمتغير التابع (Y) وهل هي علاقة طردية أم عكسية. كما تم حساب معامل التحديد (R²) لبيان مدى تأثير المتغير أو المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ومعرفة هل يتأثر المتغير التابع بعوامل أخرى غير المتغيرات المستقلة للدراسة.

- أسلوب معامل الانحدار الخطي المتعدد (Multi Linear Regression)-B's Coefficient ، وذلك لتوضيح مقدار التغير في المتغير التابع (Y) (حجم الاستثمار الأجنبي) والناتج عن التغير في المتغير المستقل (X) أو المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة واحدة. وقد تم حساب معاملات الانحدار (B) مرة بشكل منفرد، ومرة أخرى بشكل متعدد، وبناءً عليه تم بناء نموذج لوصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (حجم التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر).

ثانياً - نتائج التحليل الإحصائي:

1- العلاقة الخطية البسيطة: Simple linear Relation

أ- معاملات الارتباط الخطي البسيط: تم حساب معامل الارتباط الخطي البسيط، بين كل متغير مستقل (X) على حدة وبين المتغير التابع (Y) (التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر) فلو حظ أن معامل الارتباط كان موجباً بين المتغيرين المستقلين التابعين التاليين مع المتغير التابع، مما يشير إلى طبيعة العلاقة الطردية بينهم :

- 1- التنمية (X4) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) - علاقة موجبة ضعيفة
- 2- التضخم (X6) وحجم التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر - علاقة موجبة ضعيفة.

وكان معامل الارتباط سالباً أي علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التالية:

- 1- النمو الاقتصادي (X1) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي - علاقة مقبولة .
- 2- الفقر (X2) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي - علاقة مقبولة .
- 3- البطالة (X3) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي - علاقة ضعيفة .
- 4- الناتج المحلي (X5) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي - علاقة ضعيفة .
- 5- الاستثمار الثابت (X7) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي - علاقة مقبولة .

وهذا كما هو موضح بالجدول مما يدل على أن اثنين من المتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً تؤثر طردياً على التغير في حجم الاستثمارات الأجنبية أما باقي العوامل فإن ارتفاع قيمها يؤدي إلى انخفاض في التغير في حجم الاستثمارات الأجنبية أي أن العلاقة عكسية بينهم .

جدول يوضح معاملات الارتباط الخطي البسيط (R) ومعاملات التحديد (R2)

بين المتغيرات المستقلة والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي

المتغيرات المستقلة	R	R ²	B
X1 - النمو	-0.516	0.267	-1.814
X2 - الفقر	-0.607	0.368	-2.289
X3 - البطالة	-0.436	0.190	-3.136
X4 - التنمية	0.281	0.079	21.029
X5 - الناتج المحلي	-0.224	0.050	-14.247
X6 - التضخم	0.379	0.144	3.441
X7 - الاستثمار	-0.530	0.281	-3.988

الجدول من عمل الباحثة الطالبة ، بناءً على التحليل الإحصائي .
 أما معاملات التحديد (R2) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (Y) فكما يشير الجدول فهي معاملات تحديد ضعيفة تراوحت قيمتها بين أدنى قيمة 0.050 لمتغير الناتج المحلي (X5) وأعلى قيمة 0.368 لمتغير الفقر (X2) أي أن تأثير المتغيرات المستقلة منفردة كل على حدة على المتغير التابع هو تأثير ضعيف.

معامل التحديد (R2) يوضح لنا أن ما نسبته 0.050 من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سببه التغير في الناتج المحلي (X5)، وأن ما نسبته 0.368 من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سببه التغير في حجم الفقر (X2) وهكذا بالنسبة لباقي معاملات التحديد للمتغيرات المستقلة الأخرى والسبب في ذلك يعود إلى أن هناك متغيرات مستقلة أخرى غير المتغير المستقل الواحد (X1) أو (X7)..... (X2) تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك ترى الباحثة أن يتم حساب معامل التحديد (R2) بين كل المتغيرات المستقلة التي تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كحزمة واحدة وبين حجم الاستثمار الأجنبي (المتغير التابع) بهدف الوصول إلى نتيجة منطقية أفضل توضح العلاقة بينهم ومعرفة تأثير حزمة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2- معاملات الانحدار الخطي البسيط – Single Linear Regression Coefficient

تم حساب معاملات الانحدار الخطي البسيط بين كل متغير مستقل والمتغير التابع فكانت قيم المعاملات والموضحة في الجدول متفاوتة ما بين (14.247- و 21.029) أي أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل (الناتج المحلي) بوحدة واحدة سيؤدي إلى الانخفاض في المتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي) بمقدار 14.247 وحدة، والزيادة في قيمة المتغير المستقل (معدل التضخم) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى الزيادة في قيمة المتغير التابع بمقدار 21.029 وحدة وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

وبغرض تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة وبين المتغير التابع من جهة أخرى بشكل علمي ومنطقي، ترى الباحثة أيضاً ضرورة احتساب معاملات الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة وبين المتغير التابع، إذ يجب عدم إغفال حقيقة أنه لا يمكن لأي متغير مستقل أن يؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمعزل عن المتغيرات المستقلة الأخرى.

3 - العلاقة الخطية المتعددة - Relation Multi Linear :

تم حساب معامل الارتباط الخطي المتعدد بين جميع المتغيرات المستقلة والتي تبدأ من (X1) وتنتهي ب (X7) وبين المتغير التابع (Y) للتعرف على نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات. فكان معامل الارتباط ($R = 0.931$)، أي أن العلاقة هي علاقة طردية قوية جداً بين المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة والاستثمار الأجنبي، وهي من أقوى العلاقات التي يمكن الحصول عليها. ومعامل التحديد ($R^2 = 0.867$) كما هو موضح في الجدول رقم 2 ، وهذه العلاقة الخطية تبين أن 86.7% من التغير في المتغير التابع (Y) سببه التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة وأن 13.3% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير التابع) يعود لأسباب أخرى غير متغيرات الدراسة.

جدول 2 يوضح معامل الارتباط الخطي المتعدد (R) والتحديد (R^2)

بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير والتابع (Y)

Model	(R)	(R^2)
1	0.931	0.867

الجدول من عمل الباحثة بناءً على التحليل الإحصائي .

أما معاملات الانحدار (B's) فكما هو موضح في الجدول فيشير إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (ضمن حزمة المتغيرات المستقلة) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى التغير في قيمة المتغير التابع (التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر) بقيم مختلفة كما يلي :

• 2.984 وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X1)

• 2.031 وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X2)

• 2.608 وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X3)

50.448

• وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X4)

• 27.67 وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X5)

• 5.254 وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X6)

• 9.19 وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X7)

جدول يوضح معاملات الانحدار الخطي المتعدد (B)

بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين المتغير التابع (Y)

Model	B
Constant	-0.571
X1 - النمو الاقتصادي	-2.984
X2 - الفقر	2.031
X3 - البطالة	2.608
X4 - التنمية	50.448
X5 - الناتج المحلي	-27.67
X6 - التضخم	-5.254

الجدول من عمل الباحثة ، بناءً على التحليل الإحصائي .

هذا يعني أن المتغير المستقل (X4) التنمية، يؤثر بشكل أكبر من المتغيرات المستقلة الأخرى على المتغير التابع (Y) أما أقلها فهو متغير الناتج المحلي (X5) من حيث التأثير على المتغير التابع (Y). من خلال ذلك يمكن صياغة نموذج يساعد على حساب مقدار التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بناءً على قيم معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة كما يلي :

$$Y = -0.571 - 2.984 X1 + 2.031 X2 + 2.608 X3 + 50.448 X4 - 27.67 X5 - 5.254 X6 - 9.19 X7$$

فعلى سبيل المثال يمكن حساب قيمة التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أن التغير في جميع المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع هي وحدة واحدة كما يلي :

$$Y = -0.571 - 2.984 + 2.031 + 2.608 + 50.448 - 27.67 - 5.254 - 9.19 = 9.989$$

أي أن الارتفاع أو الانخفاض في المتغيرات المستقلة السبعة معاً بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (9.989) وحدة.

النتائج والتوصيات

في ضوء ما تقدم توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1- هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي اثر على النمو الاقتصادي والتنمية.

2- بناءً على التحليل المالي، فقد كان هناك علاقة طردية بين كل من المعدلات المدروسة من جهة، وبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى حيث كانت متوسط معدلات النمو لجميع هذه العوامل موجبة والتي بلغت للفترة 7.93% ، 11.95% ، 10.40% ، 1.92% ، 4.04% و 1.19% على التوالي، أما بالنسبة لحجم الاستثمار الثابت فقد انخفض أيضاً ولكن بمعدلات بسيطة جداً حيث بلغ متوسط التغير للفترة (- 2.4 %).

3- بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) فقد لوحظ أن تأثير كل من العوامل المستقلة بشكل منفرد على المتغير التابع كان ضعيفاً حيث تراوحت قيم (R^2) بالنسبة للمتغيرات المستقلة بين (0.050) و (0.368).

4- بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.931$) ومعامل التحديد (R^2) المتعدد لجميع المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة = 0.867 مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية وهذا يعني أن المتغير المستقل الواحد لا يعمل بمعزل عن المتغيرات المستقلة الأخرى.

5- تم تصميم نموذج لحساب التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على العوامل التي تؤثر عليه وعددها سبعة عوامل، باعتبارها متغيرات مستقلة، وذلك من خلال حساب معاملات الانحدار الخطي المتعدد (BS) بين كل متغير مستقل مع المتغير التابع، والذي يشير إلى مقدار التغير الذي تسببه كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات الأتية:

1- ضرورة اعتماد الحكومة الجزائرية على حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتفعيل المتغيرات الأساسية للدراسة والتي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمة هذه المتغيرات: زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي، وتشجيع الصادرات، ومعدل تضخم مندني، وفائدة التمويل منخفضة، وزيادة الناتج المحلي، وزيادة حجم الاستثمار الثابت، وتشجيع الصادرات والتجارة الخارجية، ، وذلك كحزمة واحدة وليس كل من المتغيرات السابقة على حدة.

2- تشجيع الاستثمارات البيئية العربية بين الدول العربية من خلال رفع القيود عن الحد الأقصى للملكية الأجنبية، بهدف الاستفادة من الموارد التي تمتلكها الدول العربية، وتوؤها لتحقيق نمو متوازن، وبالتالي تحويلها إلى قوة اقتصادية متطورة وفاعلة ومنافسة.

3- ضرورة الاستمرار في الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي جيدة في الجزائر ، وبالتالي تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

- 4- ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بالمزيد من الإجراءات الداعية، والتسويقية، والترويجية في الداخل، والخارج بشكل مستمر ودوري، بهدف التعريف بالمناخ والمزايا والحوافز الاستثمارية المتوفرة بالجزائر، فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي .
- 5- أهمية القيام بمراجعة دورية لتحديث وتطوير قوانين تشجيع الاستثمار في الجزائر بشكل خاص، لكي تتناسب والحالة الراهنة لزيادة القدرة التنافسية لها في جذب الاستثمارات الأجنبية، مع ضرورة الاهتمام بشكل أكثر فاعلية بمعالجة الإجراءات البيروقراطية.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- الزهراني، بندر (2004)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه لقسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
 - 2- المزروعى، علي (2012)، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي : دراسة تطبيقية على الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1980-2009)", مجلة تنمية الراقدين، مجلد 34، العدد 109، ص ص 164-186.
 - 3- قبيلان، فريد (2008)، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، فلسطين، غزة.
 - 4- محمد، أميرة (2005)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الطبعة الأولى، دار الجامعية، مصر، القاهرة.
 - 5- الجميل ، سرمد كوكب، 2002، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، مجلة الإداري، السنة 24، العدد 88 ، معهد الإدارة العامة، مسقط ، عمان، ص 45-72 .
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Borensztein, E. ; Gregorio, J. ; and Lee, JW.(1997), "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth" Journal of International Economics, Volume 45, Issue 1, PP 115-135.
- 2-Markusen, G. and Venables, A.(1997), "Foreign Direct Investment As a Catalyst for Industrial Development", European Economic Review, Volume 43, Issue 2, PP 335-356.
- 3- Jalilian , H. (1996) , Foreign Investment Location In Less Developed Countries : A theoretical Frame Work , Vol. 23 , No. 4 , P.P. 18 – 30 , U.K
- 4- Beaumont , Nicholas, Schroder , Richard and Sohal , Amrik (2002) , Do Foreign Owned Firms Manage Advanced Manufacturing Technology Better , International Journal of Operation and Production Management , Vol. 22 , No. 7 , Australia , P. 759 – 771